

## الآثار الاقتصادية للقروض الداخلية والخارجية

عند الحديث عن القروض بشكل عام سواء أكانت داخلية أو خارجية فهي مرتبطة مع ظهور الدولة وحاجتها للقيام بواجباتها التي تتطلب الإنفاق العام الذي يهدف إلى تغطية الحاجات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فعندما تعجز الدولة عن توفير الموارد المالية اللازمة لمتطلبات الإنفاق تلجأ لأخذ القروض. وعليه فإن القروض بشكل عام تعتبر أداة من أدوات السياسة المالية لما تنطوي عليه من تأثير على توزيع العبء المالي العام بين مختلف الفئات ومختلف الأجيال، على مستوى الدخل القومي ونمط توزيعه فضلا عن إسهامها في تمويل الإنفاق العام.

قبل التطرق للآثار الاقتصادية لهذه القروض يجدر بنا الإشارة أن آثار هذه القروض (الايجابية والسلبية) تعتمد على عدة عوامل: أولها مصدر القروض إن كان داخليا أم خارجية، وثانيها ماهية الشروط المالية للقرض إن كانت سهلة أم صعبة، وثالثها كيفية استخدام القرض وإنفاقه انفاقا رأسماليا أم استهلاكيا، وغيرها العديد من العوامل كالحالة الاقتصادية للبلد عند عقد القرض وإنفاقه.

وإذا بدأنا الحديث عن الفرق بين القروض الخارجية والداخلية وتأثيرها على الاستثمار فإن عملية الاقتراض الداخلي تؤدي إلى انخفاض حجم المدخرات المعدة من مدخرات الأفراد المعدة للاستثمار لأن الاقتراض يمثل استقطاعاً من القوة الشرائية للأفراد فيقل الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص بدرجة أو بأخرى يؤدي في النهاية إلى إحداث أثر انكماش على الدخل القومي، ولا ينصح الخبراء بالإقدام على القرض الداخلي إلا في حالات الزواج والقوة الشرائية الزائدة للمواطنين لإحداث حالة من الاستقرار، وأما القروض الأجنبية فإنها تؤدي إلى زيادة الناتج القومي سواء تم ذلك عبر إيداعها في البنك المركزي الذي يتمكن من خلال هذه الإيداعات من زيادة إصداره من النقد المتداول أو تم ذلك في البنوك التجارية لأنها تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري فالقروض الخارجية تؤدي إلى آثار توسعية خاصة في مرحلة الاقتراض وفي مرحلة الانفاق أيضا.

بما يعني أن القرض الداخلي لا يزيد الثروة القومية لأنه يحول الأموال من الأفراد إلى الدولة، في حين يزيد القرض الخارجي الثروة القومية (ولو مؤقتاً) لأنه ينقل الأموال من دولة مقرضة خارجية إلى داخل الدولة، وأيضاً يؤدي القرض الداخلي إلى تحويل الاستهلاك من طبقة إلى أخرى، أما القرض الخارجي فيزيد الطلب المحلي ويحصل الراج في الاقتصاد نظراً لدخول وسائل دفع جديدة.

وأيضاً تعمل القروض العامة سواء داخلية أو أجنبية إلى إحداث آثار توسعية . فعند إنفاق حصة القروض العامة و خاصة في اغراض إنتاجية فيزيد الاستثمار العام و تزداد المقدرة الانتاجية للاقتصاد و خاصة وإذا كان التوسع في الاستثمار العام لا ذلك في وقت "يؤثر على الاستثمار الخاص بأن لا يكون منافساً له. كما تؤثر زيادة الاستثمار العام تأثيراً إيجابياً إذا كان الكساد.

إن مربط الفرس عند الحديث عن الآثار الاقتصادية هو شكل استهلاك وصرف هذه القروض، فإذا كان يتم إنفاق حصة القروض العامة في إنفاق استهلاكي مثل الإنفاق على خدمات الطاقة، والصحة، والتعليم، والثقافة أو منح مساعدات اقتصادية للمشروعات العامة والخاصة فإنها أيضاً ستحدث أثراً إيجابياً تتمثل في زيادة إنتاجية العاملين التي تتحسن أحوالهم المختلفة. ولكن في حالة قيام الدولة باستخدام مبلغ القرض الخارجي للإنفاق الاستهلاكي الجاري ولاستيراد سلع استهلاكية، دون أن ينتج عن ذلك أي زيادة في الطاقة الإنتاجية للدولة المقترضة، ستظهر الآثار السلبية والسيئة على اقتصاد تلك الدول، والمتمثلة في تحمله عبء تسديد أقساط وفوائد الدين بالنقد الأجنبي.

وأما إذا قامت الدولة في استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لمشاريع تنموية أجريت لها دراسات جدوى اقتصادية جيدة من مبلغ القرض، سيؤدي ذلك إلى تكوين رؤوس الأموال وزيادة الطاقة الإنتاجية، مما يؤدي إلى رفع مستوى الدخل القومي، كما يشجع على إنتاج سلع كانت تستورد سابقاً، أو يمكن أن توجه جزء أو كل إنتاج هذه المشاريع للتصدير، مما يوفر عملة أجنبية وبالنتيجة يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات.

ولكن يجدر بنا الإشارة إلى أن القروض الخارجية تشكل عبئاً حقيقياً بالنسبة لاقتصاد الدولة المقترضة، إذ يتوجب عليها دفع فوائد وأقساط الدين بالعملة الأجنبية، مما يتطلب اقتطاع جزء من ثروة البلد، وهذا سيؤدي إلى أحداث خلل في ميزان المدفوعات، وخصوصاً للدول النامية مثل دولنا العربية التي تعاني من شحة العملات الأجنبية.

من الآثار الأخرى للقروض هي تأثيرها على سعر صرف العملة للدولة المقترضة، فالاقتراض الخارجي يؤثر إيجاباً على سعر صرف الدولة في مرحلة الاقتراض والانفاق لأنه يعمل على إدخال عملات أجنبية إلى البنوك التجارية مما يزيد من مقدار الاحتياطات النقدية وبالتالي يزيد من استقرار قيمة العملات المحلية، ولكنه أيضاً يؤثر سلباً عند حلول موعد تسديدها. على عكس القروض الداخلية التي لا تؤثر على سعر الصرف، لأنه قرض بالعملة المحلية وسداده بالعملة المحلية.